كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التخفيف من حدة الفقر

مكتب تنسيق الكومسيك
أبريل 2019

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التخفيف من حدة الفقر

تتوخى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهدافًا طموحة وشاملة للحد من الفقر وتعزيز التنمية في العالم. فيتطلب تحقيق هذه الأهداف في جميع أنحاء العالم بذل جهود جماعية مكرسة من جانب الدول فضلاً عن المنظمات الدولية. كما تُشكل حالة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديًا كبيرًا لجدول أعمال التنمية في منظمة التعاون الإسلامي. لذلك، فإن التركيز على التخفيف من حدة الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي هو جهد تستحقه الدول الأعضاء.

للفقر أبعاد ومعدلات مختلفة وفقاً لظروف المعيشة عبر المناطق الجغرافية والدول. وهنالك نهجان لقياس الفقر، وهما النقدي وغير النقدي على التوالي. ووفقًا للنهج النقدي، يبلغ الحد الأدنى المقبول من البنك الدولي 1.90 دولار أمريكي في اليوم و 3.10 دولار أمريكي في اليوم.[1] في هذا الصدد، يتم التحقيق في الفقر المدقع من خلال دراسة مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة عدد الفقراء عند 1.90 دولار أمريكي يوميًا.

يركز النهج الأخير - الطريقة غير النقدية - على الفقر من منظور متعدد الأبعاد. وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشرين في هذا الصدد. يحدد مؤشر التنمية البشرية (HDI) الفقر بأنه نقص في الدخل والتعليم والصحة. وبالتالي، يستخدم مؤشر التنمية البشرية (HDI) أربعة مؤشرات، هي الدخل القومي الإجمالي للفرد، وسنوات الدراسة المتوسطة، وسنوات الدراسة المتوقعة والعمر المتوقع عند الولادة. والثاني، يُراعي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، الحرمان المتعدد للسكان وتداخلهم من حيث الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. يتم استبعاد الدخل في هذا الحساب ولكن يتم قياس مستوى المعيشة بستة مؤشرات.

الفقر في العالم

على الرغم من أن معدل الفقر العالمي قد انخفض إلى النصف منذ عام 2000، إلا أنه يتطلب جهود مكثفة لتعزيز الدخل وتخفيف حدة الفقر وذلك بالنظر إلى أن الأفراد ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، خاصة في جنوبي الصحراء الكبرى في قارة أفريقيا. في عام 2013، قُدر نحو 767 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي والبالغ 1.90 دولار في اليوم. يوضح هذا الشكل انخفاضًا كبيرًا في معدل الفقر العالمي من 28% في عام 1999 إلى 11% في عام 2013. ومع ذلك، ظل 42% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في ظروف من الفقر المدقع في عام 2013.

يتطلب التركيز على الفقر من المنظور النقدي التحقق من مؤشر الدخل مبدئيًا. بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العالم (تعادل القوة الشرائية) 16952 دولارًا في عام 2017. بلغ هذا المتوسط 47.311 دولارًا في الدول ذات الدخل المرتفع، و17.785 دولارًا للدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط، و7.196 دولارًا للدول ذات الدخل الأقل من المتوسط و2.154 دولارًا للدول ذات الدخل المنخفض (الشكل 1). وتشير تلك الأرقام إلى البون الشاسع بين الدول. ففي حين تتمتع دولة قطر بأعلى إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) حيث بلغ 128.374.33 بوحدة الدولار الدولي اليوم، تحظى جمهورية إفريقيا الوسطى بأقل إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) يبلغ 725.95 بوحدة الدولار الدولي اليوم. كما تعاني الدول من مشكلات كبيرة في توزيع الدخل.

[1] وقد خضع تعريف البنك الدولي لمصطلح "الفقر المدقع" للتنقيح ليعني المعيشة بدخل أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم بعد أن كان 1.25 دولار أمريكي في اليوم، مما يعكس آخر التطورات في تكافؤ القوة الشرائية. وبنفس الطريقة، تم تعديل 2 دولار أمريكي يوميًا لتصبح 3.10 يوميًا.

الشكل 1: إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) (الدولار الدولي اليوم)

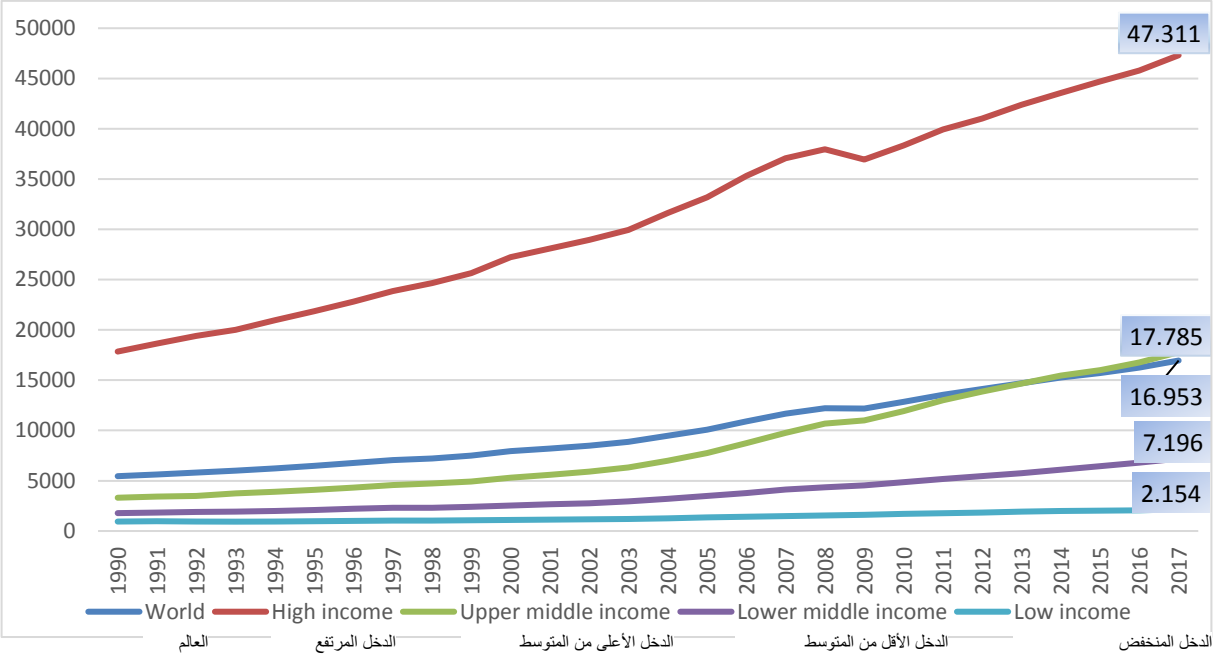

المصدر: إعداد مكتب تنسيق الكومسيك من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

بدأت مستويات الفقر لمعظم الدول في الانخفاض من الناحية المادية على مدار الثلاث عقود الماضية. وفي الواقع، شهدت الفترة ما بين 1981 إلى 2015 تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من 1.90 دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن تلك النسبة كانت 41.8% للدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط، و 44.8% للدول ذات الدخل أقل من المتوسط، و 60.6% للدول ذات الدخل المنخفض عام 1990، وقد انخفضت تلك النسبة إلى 1.7% و 13.9% و 43.9% على التوالي لمجموعات الدخل المذكورة في سنة 2015 (الشكل 2).

الشكل 2: نسبة عدد الفقراء بدخل 1.90 دولار أمريكي في اليوم (تكافؤ القوة الشرائية) (% من السكان)

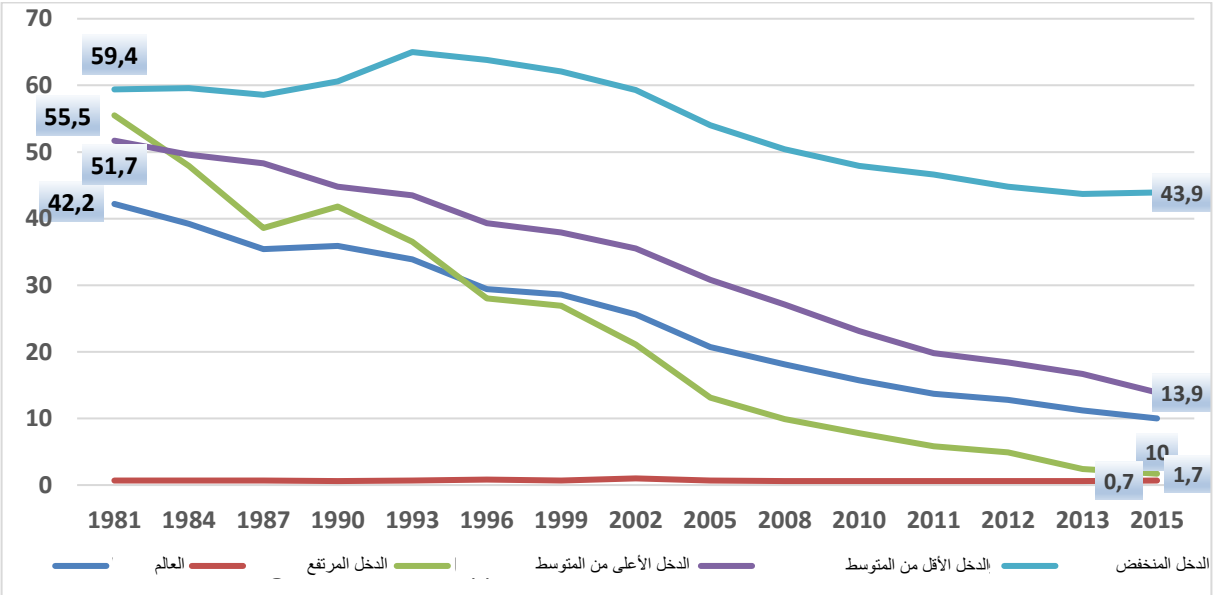

المصدر: أعده المؤلفون، من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

بالرغم من التقدم الكبير في الحد من الفقر في العقدين الماضيين، إلا أنه لا يزال التباين بين مختلف فئات الدخل يثير القلق.

الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تُشكل منظمة التعاون الإسلامي مجموعة متباينة من حيث مستويات التنمية حيث تتوزع الدول الأعضاء فيها البالغ عددها 57 دولة على أربع قارات. وتمثل واحد وعشرون دولة من الدول الأقل نموًا (LDCs) والبالغة 21 دولة من الدول 47 الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يُظهر إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء تُمثل اختلافًا كبيرًا، حيث يتراوح من 1,016 دولار إلى 128,374 دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الحالية) في عام 2.2017 إضافةً إلى ذلك، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 243.5 مليون نسمة، أي بنسبة 16.5% من إجمالي سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2016.[3]

الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بالنظر إلى مجموعة الدول التي خضعت لإحصاء مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، تلاحظ أن 80% من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تندرج ضمن هذا الحساب. يتباين السكان ممن يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في مجموعة واسعة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في حين أن تركمانستان لديها أقل نسبة هي 0،40٪، فإن النيجر تحتل أعلى نسبة من السكان في فقر متعدد الأبعادبنسبة تقارب 90%. وفيما يتعلق بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، فإن مؤشرات هذين البلدين - تركمانستان والنيجر - هي 0.001 و0.591 على التوالي.

الشكل 3: مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ونسبة عدد السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

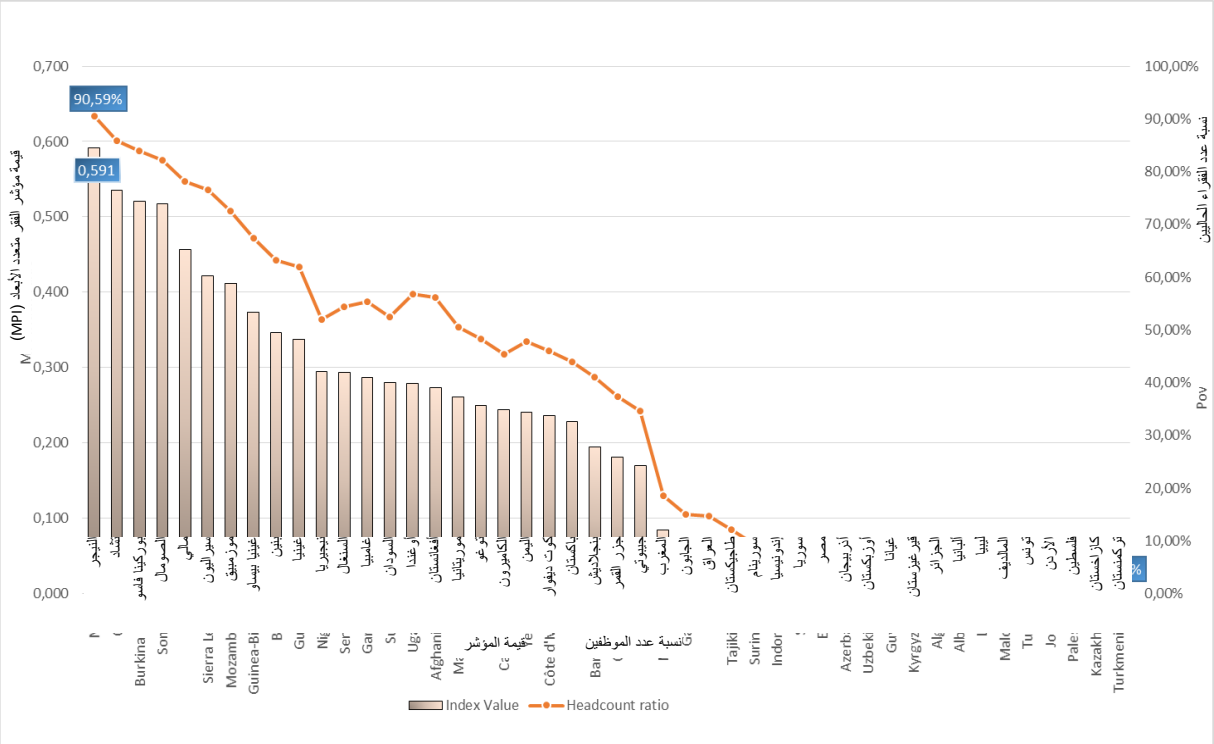

وفقًا لمؤشرات لفقر متعدد الأبعاد تتراوح نسبة الحرمان في بُعد التعليم إلى إجمالي أبعاد الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي ما بين 3.1% (كازاخستان) و 52.8 % (مصر). وبالمثل، تتراوح نسبة الحرمان في بُعد الصحة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين 10.4 % (أفغانستان) و90.4 % (كازاخستان)، وتتراوح نسبة الحرمان في بُعد مستوى المعيشة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين 3.4 بالمائة (الأردن) و54.5 بالمائة (أوغندا)[4].

مستويات التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

---

[2] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

[3] أجري الحساب مكتب تنسيق الكومسيك بالبيانات المتاحة خلال السنوات العشر الأخيرة. البيانات الخاصة بأفغانستان، غيانا، ليبيا، الصومال، سورينام، سوريا غير متوفرة.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد عام 2018

يوضح مؤشر التنمية البشرية (HDI) أنه كانت هناك زيادة في التنمية البشرية (HDI) في جميع أنحاء العالم بين عامي 1990 و 2017 (الشكل 4). ارتفع المتوسط العالمي من 0.598 إلى 0.728 خلال هذه الفترة. وارتفع متوسط منظمة التعاون الإسلامي من 0.505 إلى 0.632 وظل أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمتوسط العالمي خلال ذات الفترة. كانت قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى فقط منها في الدول الأقل نموًا. وعلى الجانب الآخر، ازدادت الفجوة بين دول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية. في عام 1990 ، كانت 0.010 فقط، في حين ارتفعت إلى 0.049 في عام 2017، مما يعني حدوث تقدم أسرع في كتلة البلدان النامية.

الشكل 4: الاتجاهات في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، في الفترة من 1990-2017

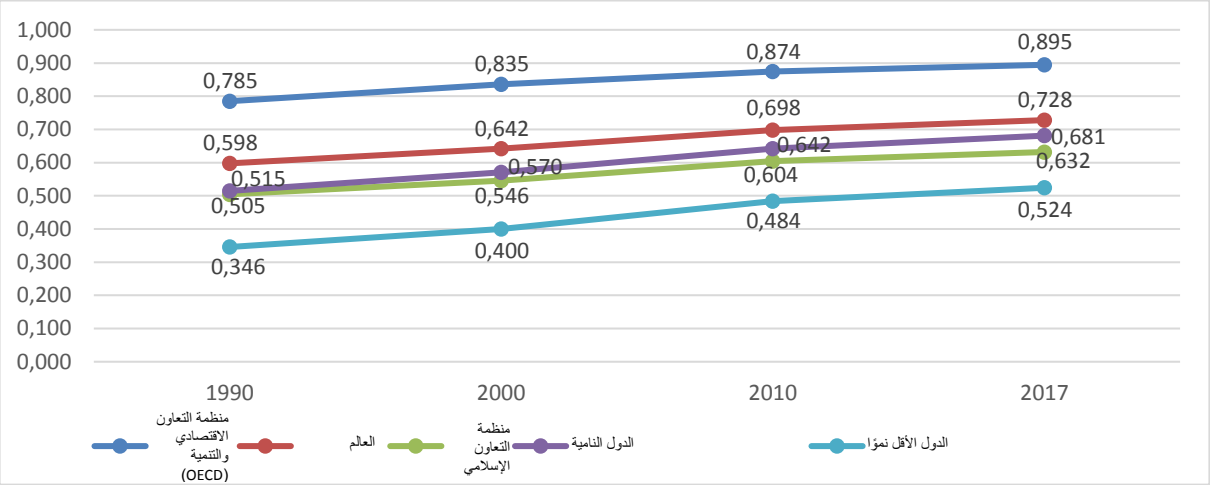

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2018
ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

يوضح الشكل 5 التغير التدريجي لمؤشر التنمية البشرية (HDI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في فئات الدخل المختلفة في الفترة بين 1990 و2017. ويشير إلى أنه كان هناك اتجاه تصاعدي لكل مجموعة دخل في الفترة المحددة. كما يبرز بوضوح أن قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمستوى الدخل. ترتفع قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) لمجموعة من الدول باستمرار مع ارتفاع مستوى دخل نفس المجموعة. على الجانب الآخر، تُظهر الدول ذات الدخل المرتفع وذات الدخل أعلى من المتوسط على اتجاهات مؤشر التنمية البشرية (HDI) أعلى من متوسط لدول منظمة التعاون الإسلامي، وتظهر قيم الدول ذات الدخل أقل من المتوسط والدخل المنخفض على اتجاهات مؤشر التنمية البشرية (HDI) منخفضة بالمقارنة بدول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 5: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية للدول في منظمة التعاون الإسلامي حسب فئات الدخل، 1990-2017

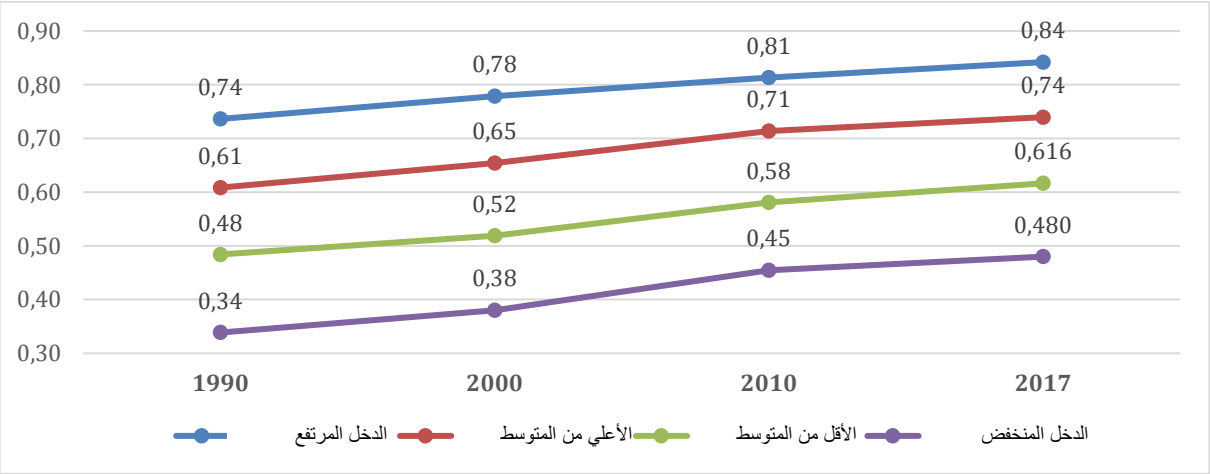

المصدر: توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لعام 2018
ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

برنامج 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

ركزت الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها الأهداف الأولى التي حددها العالم بشكل جماعي على تحديات الدول الفقيرة من خلال استهداف القضاء على الفقر. فمن خلال الاعتماد مباشرة على الأهداف الإنمائية للألفية، تُقدم خطة التنمية المستدامة للعام 2030 جدول أعمال تنموي أكثر طموحًا وشمولية في التغطية.

تحقق تقدم كبير واعد في جميع أنحاء العالم منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا يزال القضاء على الفقر أحد التحديات الرئيسية العالمية للتنمية المستدامة. فلا تزال أوجه التفاوت غير المتكافئة والواسعة النطاق بين الدول وداخلها. لهذا السبب، فقد تم تحديد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من أجل "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

كانت التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، من بين تحديات أخرى، عدم الالتزام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعف البنية التحتية، وضعف القدرات المؤسسية بما في ذلك صعوبة التنفيذ، محدودية الموارد المالية، انخفاض النمو الاقتصادي والظروف التُجارية غير المواتية، والبيئة الهشة - بما في ذلك المخاوف الأمنية والتحديات المرتبطة بالكوارث. ومع مراعاة تلك التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأهمية القصوى بالنظر إلى جدول أعماله الأكثر طموحاً.

تتبع الكومسيك البرامج والمشاريع وغيرها من أنشطة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذلك نظرًا لأهميتها في تطوير الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في هذا الصدد وتماشياً مع القرارات الصادر عن الكومسيك ذات الصلة، سيقوم مكتب تنسيق الكومسيك بتجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي يتم إجرائها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء ورفع تقرير بها إلى دورات الكومسيك.

أجرى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRIC) دراسة حول أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ورفع تقريرها إلى الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك. وبناءً على هذه النتائج، سيقوم المركز بإعداد تقرير سنوي عن التقدم المُحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية كما قررت الدول الأعضاء وتقديمه إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

- **الحصول على الخدمات الصحية في الدول الإسلامية (الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الحد من الفقر)**

لا يزال نصف سكان العالم على الأقل يفتقرون إلى الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. علاوة على ذلك، يُنفق حوالي 800 مليون شخص أكثر من 10% من ميزانيتهم الأسرية على الرعاية الصحية، ويُدفع ما يقرب من 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع كل عام بسبب النفقات الصحية الجيبة.[5] يموت كل يوم 16,000 طفل قبل بلوغهم سن الخامسة. فمن خلال ولادتها فقط في أسرة من أفقر شريحة خُمسية الثروة، فإن احتمالية الوفاة بحلول سن الخامسة هو في ضعف حجمها بالمقارنة بأطفال أغنى بالشريحة الخُمسية[6].

تناول الاجتماع الثالث عشر 13 لمجموعة عمل الحد من الفقر التابعة للكومسيك، الذي عُقد في 4 إبريل/نيسان 2019 بالتفصيل الحصول على الخدمات الصحية في الدول الأعضاء، وخرج بتوصيات سياسة مُحددة لتقديمها إلى الدورة الوزارية الخامسة والثلاثين للكومسيك. وخلال الاجتماع، نظر المشاركون التقرير البحثي تحت عنوان "الحصول على الخدمات الصحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" و "توقعات الفقر للكومسيك لعام 2018".

كشف التقرير البحثي المذكور بعاليه أن دول منظمة التعاون الإسلامي تتميز بانخفاض متوسط العمر المتوقع وارتفاع معدل وفيات الأمهات وارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالمقارنة مع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي الأقل تأثراً بالسل وفيروس العوز المناعي البشري عنها من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للفئة ذات الدخل الأعلي من المتوسط. كما أبرز أن إمكانية الوصول المادي والمالي لخدمة الرعاية الصحية تميل إلى أن تكون أقل في دول منظمة التعاون الإسلامي عنها في الدول الغير أعضاء في المنظمة. توافر الممرضات والقابلات في دول منظمة التعاون الإسلامي منخفضة الدخل أقل بكثير عنه في الدول منخفضة الدخل غير التابعة للمنظمة، في حين تستثمر دول منظمة التعاون الإسلامي أقل في الصحة كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي وتُعرض مواطنيها لمصروفات خارجة عن متناولهم من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، فإن حصول الفقراء إلى الخدمات الصحية محدود بصورة خاصة من حيث القيمة المطلقة وفيما يتعلق بالسكان الأكثر ثراءً في دول المنطقة الأفريقية.

في ضوء تلك التحديات، توصل الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر إلى التوصيات الملموسة التالية:

---

[5] تتبع التغطية الصحية الشاملة، 2017 تقرير الرصد العالمي، منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي

[6] https://www.who.int/features/factfiles/health_inequities/en/

1. وضع استراتيجية تتضمن خطط دفع وتأمين صحي جيدة التصميم لتحقيق تغطية صحية شاملة للفقراء
2. تعزيز عملية مشاركة القطاع الخاص في توفير الرعاية الصحية تحت إشراف السلطات العامة وآلية رصد مصممة بصورة جيدة لضمان جودتها
3. وضع/تحسين نُظم إدارة المعلومات الصحية من خلال تصميم نظام متكامل للمعلومات الصحية على شبكة الإنترنت، وتخصيص الموارد اللازمة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الصحية وتعزيز آلية التنسيق متعددة القطاعات
4. تعزيز الرعاية الصحية الأولية في المناطق الأكثر فقراً من خلال تشجيع العاملين الصحيين المهرة على العمل في المناطق الريفية والنائية وتعزيز الوعي المجتمعي وكذلك الفحص المنتظم

- **صندوق تمويل مشاريع الكومسيك:**

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر.

هناك مشروعان تنفذهما غامبيا وإندونيسيا في مجال التعاون لتخفيف حدة الفقر في عام 2018 في إطار الكومسيك لتمويل المشروعات. قامت غامبيا بالتعاون مع السنغال والكاميرون بتنفيذ مشروع "التدريب على ريادة الأعمال للمعلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي المختارة". هدف المشروع إلى تعريف المعلمين على مهارات ريادة الأعمال لتعزيز القدرات الإنتاجية للطلاب. ضم المشروع برنامجًا تدريبيًا الذي سيؤدي إلى تحديث وتكامل وحدات ريادة الأعمال في المناهج الدراسية في غامبيا والدول الشريكة.

قامت إندونيسيا بتنفيذ مشروع "تحسين نظام خدمة النافذة الواحدة للحماية الاجتماعية والحد من الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي". الدول الشريكة في هذا المشروع هي باكستان وبنجلاديش وأذربيجان. هدف المشروع إلى تحسين قدرة الميُسرين المحليين والمجتمعات المحلية فيما يتعلق ببرنامج الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر. شمل المشروع على مؤتمر وورشة عمل وثلاثة برامج تدريبية. تبادل المشاركون من الدول الشريكة في المؤتمر الأفكار والخبرات القُطرية حول موضوع المشروع. تم إعداد محتوى ونماذج برنامج التدريب في ورشة العمل بمساهمة من الدول الشريكة. اكتسب الميسرون المحليون في برنامج تدريب المدربين المعارف والمهارات اللازمة فيما يتعلق بتحليل البيانات المتكامل للتخطيط وإعداد الميزانية، مهارات الاتصال والدعوة في سياق مساعدة المجتمع وتمكينه، مهارات إدارة الحالات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر.

هناك 5 مشاريع تنفذهما تركيا وسورينام ونيجيريا وأفغانستان ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRIC) في مجال التعاون لتخفيف حدة الفقر في عام 2019 تحت إطار الكومسيك لتمويل المشروعات. يهدف مشروع تركيا بعنوان "وضع مبادئ توجيهية بشأن أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي لدول منظمة التعاون الإسلامي"، إلى تشجيع إنشاء نظم معلومات إدارية لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي (SSN) وتوسيع نطاق تغطية الأنظمة الحالية في الدول الأعضاء بما يتماشى معها، ومن المزمع زيادة القدرات البشرية والمؤسسية لدول منظمة التعاون الإسلامي في أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي بالشراكة مع إندونيسيا والسنغال وتونس وإيران وغامبيا. أولاً، سيتم توفير تدريب على دور تقنيات المعلومات في تقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي (SSN) فعالة وذات شفافية وخاضعة للمُساءلة. ثانياً، سيتم تنظيم ورشة عمل لتحليل نماذج الدول المختلفة لنظم شبكات الأمان الاجتماعي (SSN) وتوفير إرشادات لشبكات نظم شبكات الأمان الاجتماعي القابلة للتكيف والقابلة للتطبيق لدول منظمة التعاون الإسلامي.

يهدف مشروع سورينام بعنوان "زيادة قدرة مراكز التعليم المهني لذوي الاحتياجات الخاصة في سورينام" إلى زيادة القدرات المؤسسية لمراكز التدريب التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير المناهج الدراسية لمراكز التدريب وتعزيز القدرات البشرية للمعلمين.
وتمشيًا مع هذه الأهداف، سيتم بمشاركة الدول الشريكة، غيانا وتركيا عقد برنامج تدريبي حول تطوير المهارات المهنية للمعلمين والمناهج الدراسية لمراكز التدريب في دول منظمة التعاون الإسلامي.

تنفذ نيجيريا بمشاركة غامبيا وتوغو وتركيا مشروع "تعزيز التعليم التقني والمهني من أجل التمكين الشعبي في دول منظمة التعاون الإسلامي". يهدف المشروع هو وضع الحالة الراهنة والحاجة فيما يتعلق بالتعليم المهني للشباب والنساء في دول منظمة التعاون الإسلامي لزيادة إعادة إدخالهم في الاقتصاد وتوفير تنمية مستدامة. وفي هذا الصدد، سيتم تنظيم ورشة عمل لتحديد الثغرات وتقييم احتياجات أنظمة التعليم التقني والمهني في دول منظمة التعاون الإسلامي لإنشاء خريطة طريق ومعالجة خلق فرص العمل للفئات الضعيفة.

يهدف مشروع أفغانستان بعنوان "تحسين نوعية التعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منظمة التعاون الإسلامي"، إلى تعزيز وصول الأطفال المحرومين إلى التعليم المؤهل في المناطق الريفية في أفغانستان من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الدول الشريكة هي إيران وفلسطين وتركيا. سيتم تنظيم ورشة عمل لتبادل أفضل الممارسات لزيادة جودة التعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال المحرومين في المناطق الريفية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

يهدف مشروع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRIC) بعنوان "تطوير المهارات الرقمية في دول منظمة التعاون الإسلامي" إلى عرض العلاقة بين الرقمنة والتعليم المهني وتحديد تأثير الرقمنة على التعليم المهني واقتراح السياسات اللازمة لإدارة التحول الرقمي في دول منظمة التعاون الإسلامي. شركاء المشروع هم الجزائر، بنين، مصر، الغابون، غامبيا، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، الكويت، ماليزيا، المغرب، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان، تونس وتركيا. في إطار المشروع، سيتم تنظيم ورشة عمل حول الوضع الراهن واحتياجات رقمنة القوى العاملة واقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي لوضه خارطة طريق.

- **البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك**

البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك هي: البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا - SPDA (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - ISFD (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي - OIC-VET (ضمن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية).

- تأسس صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD) هو صندوق خاص يهدف إلى الحد من الفقر مع التركيز على التنمية البشرية والزراعة والتنمية الريفية والبنية التحتية الأساسية. وتبلغ الميزانية المستهدفة للصندوق 10 مليارات دولار أمريكي. اعتبارًا من إبريل 2018، بلغ إجمالي الإسهامات المُتلقاة 2.584 مليار دولار أمريكي. بلغت الاعتمادات التراكمية 734،2 مليون دولار أمريكي لـ 117 عملية في 33 دولة عضوة. تم اعتماد 3 برامج جديدة قائمة على المنح من قبل الصندوق التضامن الإسلامي للتنمية: 1) الجيل الثاني من التحالف لمكافحة العمى الممكن تجنبه والذي خُصص له مبلغ 250 مليون دولار أمريكي لـ 1.5 مليون عملية للعين و 10 ملايين حالة لفحوص العين ونظارات طبية لأطفال المدارس. 2) وافق الصندوق على مساهمة قدرها 10.0 ملايين دولار أمريكي في 10 سنوات لبرنامج المنح الدراسية للفقراء في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. سيكون هذا البرنامج إضافة إلى برنامج المنح الدراسية من البنك الإسلامي للتنمية. (3) وافق الصندوق على مساهمة قدرها 5.0 ملايين دولار أمريكي في 5 سنوات لصالح برنامج إنهاء حملة ناسور الولادة.

- يُعد البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA) هو برنامج آخر تم تطويره لتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء في أفريقيا من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز إنتاجية قطاع الزراعة وخلق فرص العمل. ويبلغ رأس المال المستهدف للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا 12 مليار دولار أمريكي. وبلغ حجم الاعتمادات الإجمالية 5.509 مليار دولار أمريكي منذ بداية البرنامج. تبلغ قيمة المصروفات على موافقات البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا 2.248 مليار دولار أمريكي أو 46% من إجمالي الاعتمادات. تشمل مخرجات البرنامج أكثر من 2500 كم من الطرق التي تم إنشاؤها أو تحديثها بالإضافة إلى مطارين وطنيين جديدين، وأكثر من 900 ميغاواط من الكهرباء المنتجة في ستة دول؛ توفير أكثر من 200000 متر مكعب من المياه النظيفة لأكثر من 50000 أسرة يومياً، بناء أكثر من 420 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة (بما في ذلك 120 مدرسة جديدة)، مما وفر أكثر من 1400 فصل دراسي، أكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة، مراكز صحية ومراكز رعاية صحية أولية تم بناؤها أو تحديثها؛ حوالي 10 احتياطيات من الحبوب الإستراتيجية وأكثر من 800,000 هكتار من الأراضي المطورة والمزروعة بما في ذلك الأراضي الحدية.

- يتم تنفيذ برنامج التعليم والتدريب المهني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET) من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب في الدول الإسلامية (SESRIC)، بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. في إطار برنامج التعليم والتدريب المهني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET)، فإن بعض أنشطة بناء القدرات هي برنامج تعليم المعلمين في التعليم والتدريب المهني والتقني وبرامج الشهادات وبرامج التدريب المعيارية والمعايير المهنية ونظام المؤهلات وضمان الجودة.